الانتفاضة وتفعيل مؤثراتها على الساحة العربية بشكل خاص.

ثانياً: لقد اتبعت قيادة المنظمة تكتيكاً وضعها باستمرار في موقع المتلقي للضغوطات، بدلاً من اتباع التكتيك الذي يجعل العدو الاسرائيلي هو الواقع باستمرار تحت الضغوط الدولية. لقد شجعت سياسة التنازلات المجانية الادارة الامريكية واسرائيل على التشبث بمواقفهما، وأنني أخشى أن تكون الادارة الامريكية قد وصلت الى النتيجة التالية: أمام كل عقبة تعترض التسوية فان الحل الوحيد هو ممارسة مزيد من الضغط على قيادة م.ت.ف.

ثالثاً: الارباك الذي حصل في صفوف الثورة والشعب الفلسطيني نتيجة سياسة التنازلات المجانية والاضرار التي يلحقها هذا النهج بالوحدة الوطنية الفلسطينية وهي الشرط الذي لاغنى عنه لاستمرار الانتفاضة وتصاعدها على طريق تحقيق هدف الحرية والاستقلال.

على أية حال، فاننا كما ذكرت في أكثر من مناسبة، نعتبر بمسؤولية واهتمام الدورة القادمة للمجلس الوطني، حيث من المفروض أن تجري عملية تقييم دقيق للسياسة التي اتبعتها قيادة المنظمة بايجابياتها وسلبياتها، ثم بمحصلتها العامة. وأملي كبير أن نجري جميعاً عملية التقييم هذه بموضوعية وعلمية، بعيداً عن المواقف الذاتية.

أن الجميع يقول أن المنظمة قد قدمت كل التنازلات الممكنة. هذا مايقوله الملك حسين، وحسني مبارك، وكل الدول الاوروبية.. الخ، أليس من حقنا أن نسأل ماذا كانت نتيجة تقديم كل هذه التنازلات؟

●● نايف حواتمة

■ كما اشرت سابقاً بفعل الانتفاضة وبعد قرار الاردن فك الارتباط مع الضفة الفلسطينية بأن على م.ت.ف. أن تعطي جوابها بتحمل المسؤولية كاملة عن مصير مجموع قضيتنا الوطنية وخصوصاً مصير الضفة والقدس وقطاع غزة، وأصبح لزاماً على م.ت.ف. تطوير برنامجها، تظهيره بكل جوانبه وتحديد ما لنا وماعلينا فكانت قرارات نوفمبر: اعلان دولة فلسطين، المبادرة السياسية، وصيانة الائتلاف الوطني العريض الآن يتضح للجميع كم كنت قرارات نوفمبر بحلقتها الثلاث صائبة وضرورية ومتناغمة مع البرنامج الوطني المرحلي والقومي المشترك (قرارات الرباط حتى الدار البيضاء)، بل والدولي الباحث عن الحل الشامل والمتوازن الذي يراعي مصالح جميع أطراف الصراع.

فإعلان دولة فلسطين يشكل التزاماً على الجميع بأن لاحل أقل من دولة مستقلة والجميع الذين نقصدهم من التيارات اليسارية والديمقراطية وصولا الى البرجوازية الوطنية البراغماتية التي أبدت استعدادها أكثر من مرة لما هو أقل من دولة مستقلة والدليل الصارخ على ذلك اتفاق عمان عندما وقع فك التحالف الوطني العريض والاستعاضة عنه بتحالف طبقي ضيق، ثم التحور في ذلك السياق مع عمان والقاهرة على قاعدة الاتفاق الشهير الذي تم فيه التنازل عن وحدانية التمثيل والتنازل عن حق تقرير المصير باعتباره حلقة بارزة في أية تسوية لقضية الشرق الأوسط وفي القلب منها قضيتنا الوطنية، وتحول حق تقرير المصير الى قضية داخلية بين قيادة م.ت.ف. بالتشكيل الذي تشكلت به والحكومة الاردنية. اعلان دولة فلسطين اضاف التزامات صارخة على الجميع بضرورة الانضباط لها وتم ايضاً اعتراف الاغلبية الساحقة من الدول العربية وفي حدود معلوماتي ماعدا دولة عربية واحدة لم تعترف بعد بدولة فلسطين، كما تم تكريس كل هذا في قمة الدار البيضاء العربية بجانب الاعترافات الدولية الواسعة. أما المبادرة السياسية الفلسطينية التي تقررت بالاكثرية الواسعة في نوفمبر والتي شاركت باقرارها الجبهة الديمقراطية وفتح والحزب الشيوعي وعدد وافر من الشخصيات المستقلة، بينما رفاقنا في الجبهة الشعبية اعترضوا عليها، والان أود أن أقول: بدون الانتفاضة لم يكن ممكناً لقرارات نوفمبر أن تحقق هذه الانجازات التي أعطت الامكانية على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية للبحث عن تسوية شاملة تراعي مصالح جميع الأطراف المتنازعة، ولولا الانتفاضة لمرت قرارات نوفمبر كما مر الكثير من القرارات الصائبة قبلها دون ان تحفر في الارض الفلسطينية والعربية والدولية بصماتها وتأثيراتها، تماما كما فتحت حرب تشرين ٧٣ الآفاق لامكانية تسوية سياسية شاملة في الشرق الاوسط وهذا الذي أعطى البرنامج الوطني المرحلي لـ م.ت.ف في ذلك السياق التاريخي القدرة على الاختراق الواسع عربياً ودولياً ممثلاً بقرارات الرباط والاعتراف العربي الشامل الاول بـ م.ت.ف ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا، والاعترافات الدولية الواسعة بمنظمة التحرير التي تجاوزت ١٣٥ دولة في العالم وانتقلت م.ت.ف. الى العضوية المراقبة في الامم المتحدة، مثلما انتقلت قبلها منظمة (سوابو لشعب ناميبيا الى العضوية المراقبة، والان (سوابو) تحصد ثمار كل هذه النضالات من خلال العملية الانتخابية الجارية التي ستضع الاستقلال التام لناميبيا بين يدي أبناء (سوابو) تعبيراً عن مصداقية تمثيلها التاريخية للشعب الناميبي. في سياق هذه العملية الجارية علينا ان نرى هذه الانجازات ونرى بنفس الوقت بعين ناقدة كل محاولات الخروج عن قرارات نوفمبر او الارتداد للخلف بها، وفي هذا السياق كان رفضنا ـ نحن في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ـ ومعنا العديد من فصائل المقاومة في م.ت.ف بجانب رفض القيادة الوطنية الموحدة وان بشكل غير مباشر لتصريح الاخ رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف مساء ١٢/١٤ الذي أعلنه بصفته الشخصية، لان فيه تنازلات عن جانب واحد ولا ضرورة لها، وأكدنا اننا ملتزمون بما تقرر في نوفمبر وكل ماهو خارج قرارات المجلس الوطني لايعبر عن سياسة م.ت.ف بل يعبر عن سياسة الذين يطلقون هذه المواقف وهذه التصريحات. وفعلاً واصلنا دفاعنا الحازم عن قرارات المجلس الوطني بما فيه مواصلتنا لعمليات المقاومة الفدائية من جنوب لبنان نقيض الضغوطات الامريكية التي طالبت بالتزام جميع فصائل م.ت.ف لوقف عمليات مقاومة الاحتلال، كذلك وقفنا بوجه كل التكتيكات التي حاولت أن تختبر الاوضاع الفلسطينية من حيث درجة استعدادها لتقديم تنازلات عن ماتقرر في المجلس الوطني في نوفمبر، وجاءت قرارات القيادة الفلسطينية ثم المجلس المركزي الفلسطيني وآخرها دورة بغداد لتشير بوضوح إلى التمسك الحازم بقرارات نوفمبر واشتقاق

الحلول تجاه أي قضايا جديدة من قرارات نوفمبر، وفي سياق مجموع هذه العملية أشرتم في سؤالكم إلى التصريح الذي تم في باريس حول الميثاق، نحن علينا أن نرى الامور بروح الواقعية السياسية الفعلية، فالبرنامج الوطني المرحلي لـ م.ت.ف منذ عام ١٩٧٤ يشكل خطوة متطورة ومتقدمة على جوانب وردت في الميثاق، وبالتالي لاجديد في هذه النقطة. والآن أصبح هذا واضحاً جداً من خلال دعوة جميع فصائل م.ت.ف للحل الشامل والمتوازن في اطار المؤتمر الدولي الفعال وعلى قاعدة توازن المصالح التي تحددها قرارات الشرعية الدولية بهذا نستطيع التدرير بأن الرئيسي في قرارات نوفمبر تمت حمايته حتى الآن وآخر الامثلة على ذلك المعركة الدائرة حالياً حول خطة بيكر وقبلها النقاط المصرية وخطة شامير، قد تمكنت القيادة الفلسطينية في المجلس المركزي لمنظمة التحرير من استخلاص الاجوبة السليمة حتى الآن والمشتقة من عناصر المبادرة السياسية الفلسطينية المقرة في المجلس الوطني ومن الاصرار على حق شعبنا بدولته المستقلة، بذات الوقت واصلت القوى الديمقراطية والوطنية الجذرية في م.ت.ف. فضالها لصيانة قرارات نوفمبر ودرع وتطريق وحاضنة لية تنازلات مجانية حتى لاتشق طريقها في الحياة الفلسطينية. وفعلا إذا اخذنا بنداءات القيادة الوطنية الموحدة وكل ماهو رئيسي في سياسة وتكتيك م.ت.ف. نجد أن قرارات نوفمبر تمت صيانتها حتى الان على يد المؤسسات الجماعية في م.ت.ف. والمجلس الوطني ـ المجلس المركزي ـ القيادة الفلسطينية الجماعية للمنظمة، وأية عملية ارتداد فردية بقيت محاصرة ومحصورة ولم تسحب نفسها لتصبح سياسة لعموم م.ت.ف. كل هذا يكشف بالملموس الآفاق الواسعة التي تم فتحها امام الانتفاضة ومجموع قضيتنا الوطنية وبرزت جبهة دولية واسعة بجانبنا، وكل هذا اضافات مادية وسياسية كبيرة لنضالنا، فالفكرة، أي فكرة، عندما تجد طريقها إلى الجماهير والرأي العام الدولي تصبح قوى مادية، وهكذا حصل مع قرارات نوفمبر، ومن هنا فان من الخلل الكبير تبسيط الامور على قاعدة ان رهاناً قد حصل بين وجهتي نظر الأولى تقول بالعمل الدبلوماسي والأخرى تقول بتطوير الانتفاضة وتصعيدها، فالقيادة الوطنية الموحدة تتشكل من القوى الرئيسية الأربعة وهي التي تقود الانتفاضة، والكل يناضل وفقاً لرؤياه وأساليبه عمله لتصعيد الانتفاضة وتطويرها وهنا للتبيان يقع وكنا ولازلنا نعمل ونتمنى لو يتم حله ليجليا وبشكل موحد حما يعزز عوامل الصمود والتطور وفي المقدمة مليمكن من استكمال هيكلية سلطة الشعب، سلطة الدولة المستقلة القادمة ومايؤمن حول قضايا الجماهير العريضة على يد القيادة الموحدة عبر دفع كل أموال مساندة الانتفاضة في قناة القيادة الوطنية الموحدة، كذلك كل من هو مشارك في قيادة م.ت.ف يلمس ماتم من انجازه على قاعدة الانتفاضة ومبادرة السلام الفلسطينية المقررة في المجلس الوطني، ولايستطيع طمس كل هذا، وهو لايدور حول العمل الدبلوماسي والمرونة السياسية، بل ان العمل الدبلوماسي كان دائماً قائماً في حياة م.ت.ف وبمقدار مايكون الزرع سليماً في صفوف الانتفاضة والوحدة الوطنية والروافع المساندة للانتفاضة والوضوح السياسي لـ م.ت.ف على قاعدة قرارات نوفمبر، بمقدار مايكون الحصاد الدبلوماسي واسعاً. والعكس أيضاً صحيح، فلا حصاد دبلوماسي مفيد إذا لم تستند الدبلوماسية على صمود الانتفاضة وتطورها المتعاظم وهو الجاري على امتداد ٢٤ شهراً، وعلى صحة ودرجة حسن التكتيك الذي يطرح قرارات نوفمبر لتدب فيها الحياة الاقليمية والدولية بعيداً عن أية تنازلات لو تراجع عن هذه القرارات، وبعيداً عن أية خطوات مجانية لاتخدم تعميق قرارات نوفمبر في الحياة الدولية والاقليمية. نقطة أخيرة في هذا الميدان، نحن جميعاً في م.ت.ف ندرك ان م.ت.ف هي ائتلاف وطني عريض تجتمع فيه كل الاتجاهات الفاعلة في صفوف شعبنا من الاتجاه البورجوازي الوطني البراغماتي، إلى الاتجاه الوطني الديمقراطي والثوري الواقعي، إلى تلاوين مغامرة أخرى، وهذا يعني بوضوح ميجانب عناصر الوحدة هناك التنوع الذي يطرح دائماً تبانيات سياسية وتكتيكية وفي أساليب العمل مصدرها محاولة الاتجاه اليميني البراغماتي أن يجر البرنامج المشترك باتجاه آرائه وبرنامجه الخاص، وهذا مايؤدي إلى خلق إربكات داخلية فلسطينية لأن م.ت.ف. منذ أن تم استعادة الوحدة الوطنية في اطارها في نيسان ١٩٨٧ حتى يومنا لاتعاني من اشكالات الاتجاهات المغامرة، وفي اطار كل جبهة وطنية عريضة تبرز هذه القضايا وستبقى تبرز الا ان علينا أن نلاحظ مسألة أساسية وحاسمة في بحر كل التباينات التي برزت تمكنت القوى الوطنية والديمقراطية السليمة في م.ت.ف من صيانة الخط الرئيسي في